جمهورية العراق

وزراة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الإدارة والاقتصاد/قسم العلوم المالية و المصرفية

المصارف التجارية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بابل وهو جزء من

متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بحث تقدم به الطالبات

رشا أركان واوي

حوراء هادي حسن

بإشراف

م.م علي حسن هادي المسافر

١٤٤٤هـ

٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

نَرفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَآءُ

وَفَوقَ كُلِّ ذِى عِلمٍ

عَلِيمٌ

الاهداء

الى والدي ووالدتي حفظهما الله.

الى اخوتي والاهل الافاضل رعاهم الله.

الى زملائي كافة.

الى كل من ساهم في اخراج هذا البحث النور

الشكر والتقدير

أولا وقبل كل شي شكري لله عز وجل على توفيقه وإتمام هذه المسيرة الدراسية.

الشكر والتقدير للمشرف م.م علي حسن هادي المسافر على دعمه وتوجيهه الدائم لي ونجاح هذا العمل.

تقديري وامتناني لرئيس قسم العلوم المالية والمصرفية وأعضاء الهيئة التدريسية في كلية الإدارة و الاقتصاد.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرائية	
الاهداء	
الشكر والتقدير	
المستخلص	١
المقدمة	٢
المبحث الاول	٣-٥
المبحث الثاني	٦-١٢
المبحث الثالث	١٣-٢١
الاستنتاجات	٢٢
التوصيات	٢٣
المصادر	٢٤-٢٥

الملخص

ان التنمية الاقتصادية هي احد الأهداف التي تسعى اليها معظم الدول .فهي عملية شاملة تمس جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية واني عملية تحقيق هذا الهدف يحتاج الى توفير مصادر مالية من قبل الدولة لتمويل أنشطتها الاستثمارية والإنتاجية ولذلك تعتبر عملية تمويل التنمية الاقتصادية من اهم المعوقات التي تواجه الدولة لاسيما البلدان النامية والتي تكون سبب في فشل السياسيات الاقتصادية لها.وتعد المصارف التجارية والتي تمنح القروض المصرفية من البين الركائز الأساسية التي ترتكز عليها الدول في تنمية الاقتصاد.

المقدمة

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة وتعد المؤسسات المصرفية عصب الحياة الاقتصادية فهي المحرك الأساسي لأي نظام اقتصادي، كما تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية من خلال تجميع الموارد المالية وتوجيهها إلى المجالات المختلفة للاستثمار.

كما يعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من أهم النشاطات الاقتصادية بحيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للدول، كما تساهم في تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي. ويترجم هذا الاهتمام في تسطير العديد من البرامج التي تسعى إلى تنميتها، المشاريع الاستثمارية وإن تباينت بين البلد والآخر للتركيبة الخاصة تبقى أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أهم هدف منشود لأي دولة هو تعزيز مكانتها الدولية وذلك من خلال تطوير اقتصادها واللحاق بركب الدول المتقدمة ولأجل ذلك يتم تسخير سياسات وقوانين من أجل ذلك ولعل من بين العمليات التي لها دور كبير في ذلك التطور هي عملية الاستثمار والتي تعتبر وحدها القادرة على خلق الثورة وتطوير الاقتصاد.

المبحث الأول

اولا: مشكلة البحث

ما هو دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية؟

ثانيا: اهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الاهداف التالية للتعرف على إمكانية المصارف التجارية في العراق واهميتها وخصائصها ومنها :

١. التعرف على المصارف التجارية وخصائصها والخدمات المصرفية.
٢. تعريف مفهوم التنمية الاقتصادية
٣. معرفة دور المصارف التجارية في تحقيق هذ التنمية الاقتصادية.

ثالثا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الدور الهام و الفعال للمصارف التجارية و فاعلية ادواتها وتحريك عجلة التنمية في المجالات الاقتصادية في جميع الدول.

رابعا: حدود البحث:

يتحدد البحث الاتي:

حدود مكانيه :المصارف التجارية في العراق.

حدود زمانية: العام الدراسي(٢٠٢٢-٢٠٢٣).

حدود موضوعية: المصارف التجارية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية.

خامسا: منهج البحث

– استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي حيث قدمنا فيه تعريف للبنوك التجارية وتعريف للتنمية الاقتصادية ووضحنا علاقة البنوك التجارية ب التنمية الاقتصادية كما قامت الباحثة بتطبيق هذه الدراسة على المصارف التجارية في العراق – وبالتالي معرفة مدى مساهمته في التنمية الاقتصادية في العراق.

سادسا: الدراسات السابقة

١–دراسة (قودرية خديجة) دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية. هدفت الدراسة الى ان البنوك التجارية لها تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية.

٢–دراسة (عبد الله القادر بن العارية) دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية عين تموشنت. تهدف الدراسة الى توضيح اجراءات واليات التي تتبعها البنوك التجارية في عملية التنمية الاقتصادية.

٣-دراسة (صالح الطويل)تقييم دور المصارف التجارية في التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣.تهدف الى دراسة واقع هذه المصارف و معرفة اوجه استثماراتها لتنمية القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثاني

المطلب الأول: ماهي المصارف التجارية

تعرف المصارف التجارية

هي مؤسسات مالية وسيطة وظيفتها الأساسية قبول الودائع بأنواعها الثلاث(توفير , لأجل , بأشعار) من الأفراد والمشروعات والإدارات العامة , وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم .وغيرها من الاستثمارات الاخرى..

خصائص المصارف التجارية

١- **الودائع الجارية:** ان المصارف التجارية كبقية المؤسسات المالية تقوم بتجميع مدخرات الزبائن , بصورة ودائع اياً كان نوع الوديعة , فأن المودع (صاحب الوديعة) يعتبر دائناً والمصرف مديناً, الا انه المصارف التجارية تعتبر الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها ,أن يحتفظو بودائعهم بصورة ودائع جارية (تحت الطلب) التي تكون محلاً للسحب حين الطلب ,كما يمكن تحويل ملكيتها الى طرف ثالث من خلال استخدام الصكوك ..

٢- **توليد الودائع** : تتميز المصارف التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة من خلال عملية الاقراض والاستثمار في الاوراق المالية المختلفة .. وتسمى الودائع المشتقة .وهي تعتبر ودائع نقدية وذلك لكونها وقابلة للسحب من خلال الصكوك .وهذا يعني ان للمصارف التجارية تأثير على عرض النقد من خلال القروض التي تمنحها . عكس المصارف الاخرى التي لا تمتلك تأثير على عرض النقد من خلال القروض التي تمنحها.

٣- **الودائع مصدر الاموال** : تشكل الودائع الجارية لدى المصارف التجارية مصدراً رئيساً من مصادر أموالها ,بينما المؤسسات المالية الاخرى فأن الجزء الاكبر من مصادرها لا ياخذ شكل الودائع الجارية .. وهذا يعني ان المصارف التجارية عرضه لمخاطر(السيولة) في عملياتها اكثر من المؤسسات المالية الاخرة .

أهداف المصارف التجارية

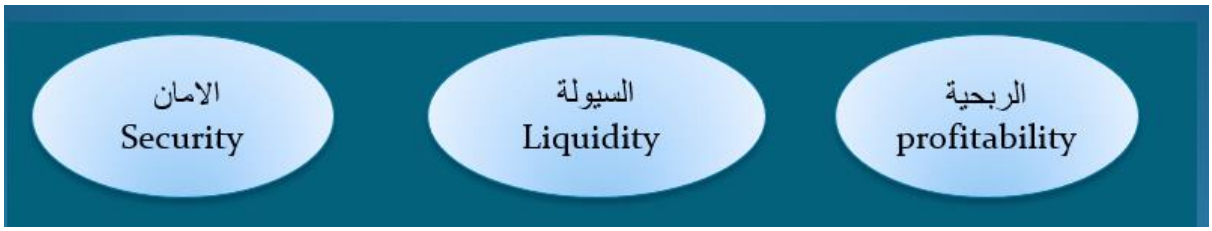

[1]أن الربحية هو هدف الادارة العليا اما هدف السيولة والامان فهولحماية أموال المودعين ..وهنا لابد من الاشارة الا انه هناك تعارض واضح بين الاهداف الثلاثة السابقة وهو مايمثل مشكلة تواجه الادارة المصرفية , فعلى سبيل المثال يمكن للمصرف التجاري تحقيق درجة سيولة عالية من خلال احتفاظه بنقدية كبيرة داخل خزائنه , الا ان ذلك يؤثر سلباً على هدف الربحية , فالنقدية الراكدة داخل الخزينة لا يتولد عنها أي عائد . والعكس صحيح فأن توجيه الاموال نحو الاستثمارات التي تدر له عائداً مرتفعاً يجعلها تقترب من هدف الربحية . الا ان هذه الاستثمارات لابد وان يرافقها درجة عالية من المخاطر وهذا ما يؤثر سلباً على الهدف الثالث وهوالامان .

الخدمات المصرفية :

تعرف الخدمات المصرفية: يقصد بالخدمات المصرفيةُ مجموعة ألاعمال التي يقدمها المصرف لعملائه مقابل عمولات معينة.

أنواع الخدمات المصرفية:

ا.م.د حيدر حمزة جودي ة م. صادق الدوسري محاضرة إدارة المصارف

• الخدمات المصرفية التقليدية: تتميز بما يأتي:

- تقدم من قبل كل المصارف
- تقدم لكل العملاء
- لا تحتاج إلى رأس مال (لا تحتاج تمويل من المصرف).
- سريعة الدوران (ينفذها المصرف ويطلبها العملاء عدد من المرات خلال السنة)

ومن أمثلة الخدمات المصرفية التقليدية: خدمة دفع الفواتير، تقديم كشف حساب للزبون.

- الخدمات المصرفية غير التقليدية: تتميز بما يأتي:
- قدم من قبل بعض المصارف.
- تقدم لبعض العملاء
- تحتاج إلى رأس مال (لا تحتاج تمويل من المصرف).
- ليست سريعة الدوران(ينفذها المصرف ويطلبها العملاء عدد محدود من
- المرات خلال السنة)

ومن أمثلة الخدمات المصرفية غير التقليدية: دارسات الجدوى الاقتصادية للعملاء، إدارة أصول العملاء، بيع أصول العلاء، تأجير الخزائن.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

إن مصطلح التنمية يعني أشياء مختلفة إلى مختلف الأشخاص ، ولهذا من الضروري إن يكون لدينا تعريف محدد ومقبول ولقد اختلفت الآراء عند الاقتصاديين والكتاب حول مفهوم التنمية إلا أنها اجتمعت على إن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتجاوزت بذلك مفهوم النمو الاقتصادي:

١. "عرفت التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي".

٢. هي عملية حصر لكافة الموارد المادية والمالية والبشرية على المستوى القومي ،ثم إيجاد الطرق الممكنة لاستخدام هذه الموارد أكفا استخدام ممكن بما يتفق أكبر معدل للتنمية ، والتقدم الاقتصادي وبما يعود عامة على الشعب بأخير والرفاهية وهي عملية تستهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد".

٣. هي نشاط مخطط له يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة و إنتاجية عالية.

٤. هي مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين ونؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواته الذاتية لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع ،وتحقيق اكبر قدر

ممكن من العدالة الاجتماعية

أهداف التنمية الاقتصادية .

– للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان توفير أسباب الحياة الكريمة لهم و بالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة. و سنعرض فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية

١.زيادة الدخل القومي : تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذالك بان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها و انخفاض مستوى معيش[٢]ة أهلها و تزايد نمو عدد سكانها و لا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي.[٣]

و الدخل القومي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي ذلك الذي يتمثل في السلع و الخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة و ليس هناك في شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان إنما تحكمها عوامل معينة ، كمعدل الزيادة في السكان و إمكانيات البلد المادية و الفنية مثلا فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي ، فكلما توفرت أموال أكثر و كفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي و بالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا و عموما يمكن القول بان زيادة

فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية، مطبعة الأديب بغداد ١٩٧٧.

الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية و أهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

٢. رفع مستوى المعيشة : يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ، ذالك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة المادية للحياة و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان ، و بالدرجة كافية للتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي ، فان هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة و يحدث ذالك عندما يزيد السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا. فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل و بالتالي انخفاض مستوى معيشة ، و كذالك الحل لو كان نظام توزيع الدخل مختلا و في هذه الحلة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي و هي عادة تكون قلة من الناس ، و بالتالي يبقى مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض ، و بما أننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة و العكس كلما كان منخفضا كلما دل ذالك على انخفاض مستوى المعيشة ، لذالك لا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشة وتحقيق هذا لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة و طريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى ، فمن ناحية يجب العمل على وقف النمو المتزايد في السكان نسبيا و ذالك بالتحكم في معجل المواليد و الهبوط بيه إلى مستوى ملائم و من ناحية أخرى

يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان.

٣. تقليل التفاوت في الدخول في الثروات هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فزوقا كبيرة في توزيع المد خول و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع

على جزء كبير من ثروته و نصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته و تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي ، و هذا التفاوت من توزيع الثروات و الدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين حالة من الغنى المفرط و حالة من الفقر المدقع.

إضافة إلى انه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع و ما يستهلكه و كلما زاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في المجتمع ، ذالك أن الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك ، إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي ، و زيادة تعطل العمال ، ذالك بأنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع وخدمات في ا للعمل على زيادة نشاط الأعمال و بالتالي زيادة تشغيل العمال ، لذالك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في الدخول و الثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

4. تعديل التركيب النسبي : هناك أهداف أخرى أساسية لتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي الاقتصاد القومي ، و نعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي ، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط ، و البحث في إنشاء و دعم قطاع الصناعة و ذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية ، لذالك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول ، و البحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير

، كما لا ننسى قطاع الصناعة و الذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة .

5. رفع مستوى الحياة وتهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية ويتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية:

أ – ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة و نحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكانى هام

ب– ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي و خصوصا العلاقات المدنية بالريف . كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع و التحفيز

ج ضرورة وجود أدلة وبراهين لصالح التقنيات الأكثر تقدما لكنه تضمن و بنفس الوقت وعيا حادا اتجاه التبعية التكنولوجية المعقدة جدا.

د – توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار هو الذي يشجع مباشرة أو بصورة غير مباشرة على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية.

٤

دغنوش العطرة, البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسة ,حالة الجزائر, رسالة ماجستير, غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, حالة الجزائر ٢٠٠١

المبحث الثالث

دور المصارف التجارية في التنمية الاقتصادية

دور المصارف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يظهر دور المصارف في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يأتي:

١. تمويل المشروعات في قطاعي الاعمال العام والخاص منح التسهيلات .

٢. مساعدة المشروعات الإستراتيجية وخاصة المنتجة لبعض السلع الضرورية ومساعدة المتعثرة منها من اجل استمرارها.

٣. المساهمة باستثمارات خاصة في مشروعات الأعمال الخاصة وتشجيعها والتخلي عنها تدريجي بعد ان تقوى لتعرض أسهمهما فيما بعد على الجمهور في السوق المالية.

٤. المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة.

٥. تمويل مشروعات الإنتاج سواء كانت عامة او خاصة او مشتركة .

٦. المساهمة في خلق فرص عمل جديدة داخل وخارج الجهاز المصرفي.

٧. جذب المزيد من المدخرات وخاصة المدخرات بالعملات الأجنبية.

٨. المساهمة في استقرار الأسعار في السوق المالية(كبح التضخم).

٩. المساهمة في تنشيط سوق الأوارق المالية وذلك عن طريق شراء الأسهم والسندات الخاصة.

١٠. تحقيق الموائمة بين السياستين النقدية والمالية.

أولا:القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستثمار

تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية التي لا تطلب لذاتها وإنما لما يمكن أن تحققه من فوائد وأرباح إذ هي واسطة لتبادل السلع والخدمات من يد إلى أخرى لتحقيق الأهداف المسطرة ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن الأهداف المراد تحقيقها هي تمويل الاستثمارات حيث أن تمويل الاستثمارات المحلية يتطلب تدخل البنوك التجارية وذلك بتوفير القروض و الإجراءات الممنوحة للاستثمار . قبل أن نتطرق إلى أنواع القروض لتمويل الاستثمار نعرف القروض كما يلي:

تعريف القروض:

"تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها"

"الائتمان يعني بوجه عام منح فترة من الوقت من قبل الدائن إلى المدين يتعين على المدين في نهايتها دفع الدين المستحق عليه إلى الدائن"

يعرف الاقتصاديون الائتمان على أنه "تأجير" لرأس مال أو لقوة شرائية اعتماداً على الثقة التي يستحقها محل تجاري معين لما يتضمنه الائتمان من مخاطرة كبيرة".

عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لا سيما إذا كانت الأسس في بناء هذا القطاع قوية ومتينة وقائمة على التخطيط العلمي و ا زاخرة بالكفاءة والخبرة والثقة خاصة إذا استطاع هذا القطاع أن يساهم في خطط التنمية و الاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي للدول والمجتمعات. كما تعد المؤسسات البنكية بأنواعها (البنوك المركزية – البنوك التجارة – البنوك المتخصصة – البنوك الإسلامية – بنوك الاستثمار – البنوك الشاملة – بنوك التجارة الخارجية – بنوك الاستيراد والتصدير – بنوك الادخار)..... أهم المؤسسات التي تلعب دوار هاما في الاقتصاد سواء على الصعيد الوطني أو الدولي

للأسباب التالية:

. تؤدي البنوك خدمات ووظائف وأنشطة لا يمكن للأفراد والمؤسسات و الحكومات الاستغناء عنها. . تعمل الخدمات البنكية التي تقوم بها البنوك على تسهيل أداء النظام الاقتصادي وتسهيل عمليات المبادلة في المجتمع.

• تساهم البنوك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تساهم أيضا في تسهيل مهمة تنفيذ خطط التنمية التي تضعها الدول.

. يسهل الانتشار الجغرافي للبنوك دوليا سواء بفروع ا بشبكة من العلاقات عمليات التبادل الاقتصادي بين المجتمعات مما يساعد على تنمية التجارة الدولية.

- يضع العديد من المواطنين مدخراتهم لدى البنوك
- تقوم البنوك باستثمار ما لديها من أموال متجمعة في مشاريع الاقتصاد الوطني سواء بصورة مباشرة
- أو غير مباشرة مما يساعد على نموه.

للبنوك دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية من ضمنها تشغيل اليد عاملة .

- تقوم البنوك بدور اجتماعي هادف وفعال بالتصدي لمشكلة الفقر والبطالة من خلال ما تقدمه من قروض صغيرة وبفوائد ميسرة كما تقدم البنوك الإسلامية خدمات اجتماعية هادفة للربح. . تنفيذ خطط الدولة التنموية الاقتصادية والاجتماعية . – إن البنوك والاستثمار شيئان متلازمان لصنع عملية النمو و التنمية على أساس مستدام خصوصا وان القطاع البنكي يشمل المنصة التمويلية الأولى والرئيسية للأنشطة الاستثمارية في الدول وان المرحلة الراهنة تتطلب اليوم أكثر من أي

يوم مضى فتح الأسواق أمام حركة التجارة و الاستثمار و البنوك بكل يسر وفعالية وحيوية لان التجارة والاستثمار والبنوك تشكل الأقطاب.

ثانيا: ان هيكل الجهاز المصرفي في العراق يتكون من ثلاثة انواع من المصارف اضافة الى البنك المركزي العراقي

وهي مصارف القطاع العام والقطاع الخاص والمصارف الاجنبية. وتعمل هذه المصارف على تقديم سائر الاعمال المصرفية المتجسدة بقبول الودائع ومنح الائتمان المصرفي والاستثمار بالأوراق المالية وغير ذلك من الخدمات. ولعل ابرز خدمة تقدمها هذه المصارف والتي تعد محرك لعملية النمو الاقتصادي الا وهي الائتمان المصرفي الذي ينقسم بدوره الى نوعين الائتمان النقدي والائتمان التعهدي، فالائتمان النقدي يشمل القروض والسلف والسحب على المكشوف وخصم الكمبيالات، وهو عبارة عن ائتمان قصير الاجل يستخدم لأغراض تمويل العمليات اليومية للمشروعات (كدفع الاجور او شراء المواد الاولية وما الى ذلك. وتمنح غالبية المصارف هذا النوع من الائتمان لأنه يعد قليل المخاطرة وكذلك للتقليل من اثر الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة في البلد على عمل المصارف التجارية. وتتبع المصارف التجارية عادةً اجراءات متشددة عند منح الائتمان فهي تطلب ضمانات كبيرة قد تتجاوز ضعف الائتمان الممنوح. اما فيما يخص الائتمان التعهدي فيضم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان التي يصدرها المصرف للعملاء لغرض تسهيل عمليات التجارة الدولية. وتحقق جملة من المزايا لكافة ا°لاطراف المتعاملة بها.

تقرّير اللجنة المالّية حول متطلبات اصلاح النظام المصرفي فيً العراق، ٢٠١٤ www.ar.parliament.iq/takrer1.pdf

ولغرض توضيح الائتمان النقدي للمصارف التجارية في العراق نطرح الجدول (١) :

جدول (١) معدل نمو الائتمان النقدي للمدة (٢٠٠٣ـ ٢٠١٣)

السنة	الائتمان النقدي (١)	التغير السنوي للائتمان النقدي (٢)
٢٠٠٣	٦٢١١٣٠	ـــــــ
٢٠٠٤	٨٢٤٦٧٣	٢٤,٦٨
٢٠٠٥	١٧١٧٤٥٠	٥١,٩٨
٢٠٠٦	٢٦٦٤٨٩٨	٣٥,٥٥
٢٠٠٧	٣٤٥٩٠٢٠	٢٢,٩
٢٠٠٨	٤٥٨٧٤٥٤	٢٤,٥٩
٢٠٠٩	٥٦٩٠٠٦٢	١٩,٣٧
٢٠١٠	١١٧٢١٥٣٥	٥١,٤٥
٢٠١١	٢٠٣٤٤٠٧٦	٤٢,٣٨
٢٠١٢	٢٨٤٣٨٦٨٨	٢٨,٤٦
٢٠١٣	٢٩٩٥٢٠١٢	٥,٠٥

المصدر: ١. العمود (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية لأعداد مختلفة(٢٠٠٣ـ ٢٠١٣).

٢. العمود (٢) من عمل الباحثة.

يلاحظ من الجدول (١) ان اجمالي الائتمان النقدي قد استمر بالزيادة طوال مدة الدراسة حيث بلغ عام ٢٠٠٣ (٦٢١١٣٠) مليون دينار، واستمر بالارتفاع ليصل الى (٢٩٩٥٢٠١٢) مليون دينار عام ٢٠١٣، ولعل السبب في

هذا الارتفاع يعود الى منح المصارف سلف لمنتسبيها وتقديم قروض سكنية واستهلاكية لشرائح كبيرة من المجتمع(البنك المركزي العراقي،٢٠٠٧:٨).

اما فيما يخص نسب التغير السنوي فقد شهدت تذبذباً ملموساً خلال مدة الدراسة اذ كانت اعلى نسبة ٥١,٩% عام ٢٠٠٥، وادنى نسبة (٥,٠٥%) عام ٢٠١٣.

اما فيما يتعلق بالنسبة التي يشكلها الائتمان النقدي من عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي نطرح الجدول (٢):

جدول (٢) الائتمان النقدي ونسبته الى عرض النقد والى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٣ــ ٢٠١٣)

السنة	عرض النقد (١)	نسبة الائتمان النقدي عرض النقد (٢)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (٣)	نسبة الائتمان النقدي الناتج المحلي الاجمالي (٤)
٢٠٠٣	٥٧٧٣٦٠١	٣٢,٤٩	٢٩٨٩٤٤٧٦,٣	٦,٢٧
٢٠٠٤	١٠١٤٨٦٢٦	٨,١٢	٥٣٤٩٩٢٣٨,٦	١,٥٤
٢٠٠٥	١١٣٩٩١٢٥	١٥,٠٦	٧٣٩١١٠٨٨,٣	٢,٣٢
٢٠٠٦	١٥٤٦٠٠٦٠	١٧,٢٣	٩٦٠٦٧١٦٠,٦	٢,٧٧
٢٠٠٧	٢١٧٢١١٦٧	١٢,٢٦	١١١٦٩١٢٣٠,٢	٢,٣٨
٢٠٠٨	٢٨١٨٩٩٣٤	١٦,٢٧	١٥٦٦٧٠٠٩٨,٤	٢,٩٢
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠٠٣٠	١٥,٢٥	١٣٩٣٣٠٢١٠,٦	٤,٠٨
٢٠١٠	٥١٧٤٣٤٨٩	٢٢,٦٥	١٦٢٠٦٤٥٦٥,٥	٧,٢٣
٢٠١١	٦٢٤٧٣٩٢٩	٣٢,٥٦	٢٢٣٦٧٧٠٠٥,٢	٩,٠٩
٢٠١٢	٦٣٧٣٥٨٧١	٤٤,٦١	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	١١,١٨
٢٠١٣	٣٤٩٩٥٤٥٣	٨٥,٥٨	٢٧١٠٩١٧٧٧,٥	١١,٠٤

المصدر: ١.العمود (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرات السنوية للمدة (٢٠٠٣ــ ٢٠١٣).

٢. العمود (٢)، (٤) من عمل الباحثة.

٣. العمود (٣) الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث.

يتبين من خلال الجدول (٢) ان النسبة التي يشكلها الائتمان النقدي من عرض النقد تذبذبت طوال مدة الدراسة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، الا انها لاتزال تعد من النسب المنخفضة اذ بلغت اعلى نسبة (٨٥,٥%) عام ٢٠١٣ وادنى نسبة (٨,١٢%) عام ٢٠٠٤، ويدل ذلك على انخفاض فاعلية الجهاز المصرفي التجاري وصغر حجم سوق الائتمان في النشاط الاقتصادي.

اما النسبة التي يشكلها الائتمان من الناتج المحلي الاجمالي فيلاحظ انها كانت متدنية خلال مدة الدراسة حيث سجلت اعلى نسبة (١١,١٨%) عام ٢٠١٢، وادنى نسبة (١,٥٤%) عام ٢٠٠٤، وان هذه النسب متواضعة لا تؤدي دورها في تنشيط الاقتصاد بشكل فاعل وتعتبر محدودة التأثير. والشكل (١) يوضح النسبة التي يشكلها الائتمان النقدي الى عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي:

٦

البنك المركزي العراقي، المدّيرّية العامة للاحصاء والأبحاث التقرّير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٧

شكل ١ نسبة الائتمان النقدي الى عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)

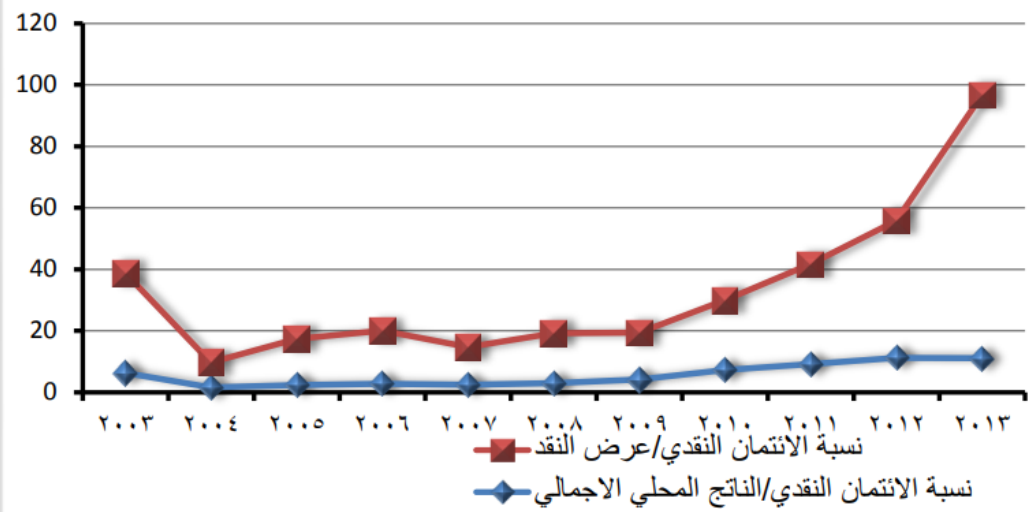

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (٢)و (٤) من الجدول (٢).

اما فيما يتعلق بالائتمان التعهدي نطرح الجدول (٣) الذي يوضح ذلك:

جدول (٣) للمصارف التجارية

السنة	الائتمان التعهدي (١)	التغير السنوي في الائتمان التعهدي % (٢)	نسبة الائتمان التعهدي عرض النقد (٣)	نسبة الائتمان التعهدي الناتج المحلي الاجمالي (٤)
٢٠٠٩	٤٦٠٧١٨٤٥	ــــــ	١٢٣,٥	٣٣,٠٦
٢٠١٠	٣٩٧٩٠٩٠٦	(١٥,٧)	٧٦,٩٠	٢٤,٥٥
٢٠١١	٣٩٠٣٢٤٦١	(١,٩)	٦٢,٤٧	١٧,٤٥
٢٠١٢	٤٤١٧٤١٩٠	١١,٦٣	٦٩,٣٠	٦٩,٣٠
٢٠١٣	٥٣٦٦٧٠٢٥	١٧,٦٨	١٥٣,٣٥	١٩,٧٩

المصدر: ١. العمود (١) البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث، النشرات السنوية للمدة(٢٠٠٩- ٢٠١٣).

٢. العمود (٢)، (٣)، (٤) من عمل الباحثة.

يبين الجدول (٣) ان اجمالي الائتمان التعهدي قد سجل مبلغاً قدره (٤٦٠٧١٨٤٥) مليون دينار عام ٢٠٠٩ واستمر بالارتفاع ليصل الى (٥٣٦٦٧٠٢٥) مليون دينار عام ٢٠١٣.

اما النسبة التي شكلها الائتمان التعهدي الى عرض النقد فقد بلغت اعلى قيمة له (١٥٣,٥%) عام ٢٠١٣ وادنى قيمة (٦٢,٤٧%) عام ٢٠١١، في حين كانت اعلى نسبة شكلها الائتمان التعهدي من الناتج المحلي الاجمالي (٦٩,٣٠%) عام ٢٠١٢ وادنى نسبة (١٩,٧٩%) عام ٢٠١٣، وهذه النسبة وفق المعايير الدولية تعتبر قليلة جداً بالمقارنة مع اعادة بناء اقتصاد عراقي انتاجي وتدني الائتمان الى هذه النسبة لا يعبر الا عن صغر سوق الائتمان فى النشاط التمويلى للبلاد.

شكل ٢ نسبة الائتمان التعهدي الى عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣)

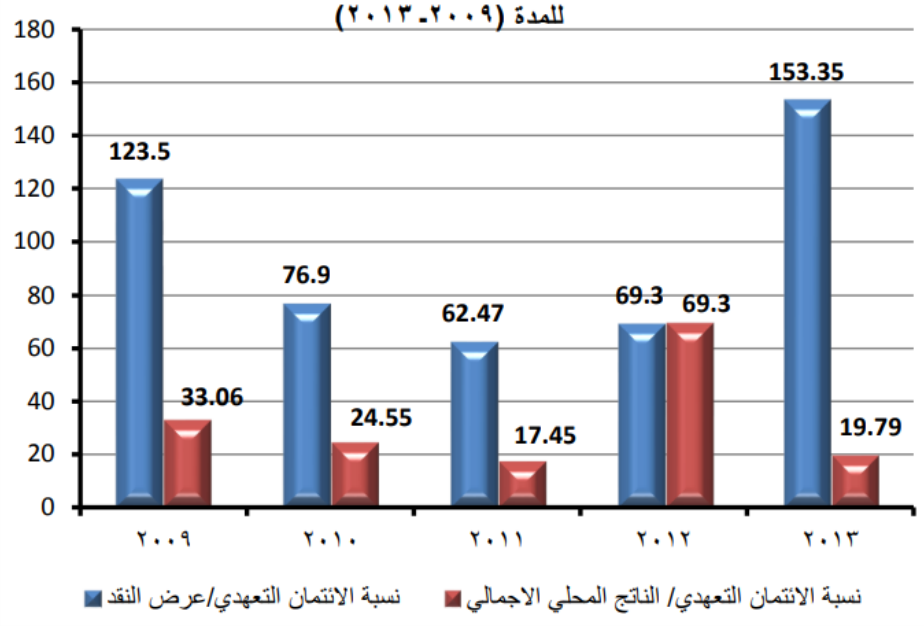

المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (٣) و(٤) من الجدول(٣).

وتظهر لنا ضرورة بيان العوامل المؤثرة في حجم الائتمان المصرفي والتي تحد من قدرة المصارف على منحه، ومنها الودائع المصرفية التي تعتبر المصدر الاساسي لموارد المصرف . ولتوضيح حركة الودائع في المصارف التجارية نستعرض الجدول (٤):

جدول (٤) اجمالي الودائع المصرفية للمدة (٢٠٠٣ــ ٢٠١٣)

السنة	اجمالي الودائع (١)	نسبة الائتمان المصرفي اجمالي الودائع (٢)
٢٠٠٣	٤٣١٨٦٧٢	١٤,٣٨
٢٠٠٤	٨٦١٩٨٠٩	٩,٥٦
٢٠٠٥	١٠٧٦٩٩٩٥	١٥,٩
٢٠٠٦	١٦٩٢٨٢٩٥	١٥,٧
٢٠٠٧	٢٦١٨٨٩٢٦	١٣,٢
٢٠٠٨	٣٤٥٢٤٦٠٩	١٣,٢
٢٠٠٩	٣٨٥٨٢٤٧٧	١٤,٧
٢٠١٠	٤٧٩٤٧٢٣٢	٢٤,٤٤
٢٠١١	٥٦١٥٠٠٩٤	٣٦,٢٣
٢٠١٢	٦٢٠٠٥٩٣٥	٤٥,٨٦
٢٠١٣	٦٨٨٥٥٤٨٧	٤٣,٤٩

المصدر: ١. العمود (١)البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرات السنوية لأعداد مختلفة.

٢. العمود (٢) من عمل الباحثة.

من خلال الجدول (٤) نلاحظ ان نسبة الائتمان المصرفي الى اجمالي الودائع قد تأرجحت بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، اذ سجلت اعلى قيمة عام ٢٠١٢ (٤٥,٨٦%) في حين كانت ادنى قيمة عام ٢٠٠٤ (٩,٥٦%)، وتعد هذه النسبة من النسب المنخفضة وان انخفاضها مؤشر على ان المصارف التجارية ذات طبيعة متحفظة فى منح الائتمان وهذا ينعكس بصورة سلبية على ضعف دورها فى عملية النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات

إن للجهاز البنكي دور فعال في إنعاش التنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال توفير السيولة النقدية عن طريق عملية منح القروض لتمويل المشاريع الاقتصادية التي تستدعي مساهمة الجهاز البنكي. و يمكن تحديد مدى فعالية الجهاز البنكي في تمويل التنمية بالعنصرين الآتيين:

أ. مدى قدرة النظام البنكي على تعبئة الموارد المالية خاصة تلك التي لا تأتي من الإصدار النقدي.

ب. تخصيص أموال قابلة للإقراض وفق أفضل السياسات.

و يساهم الجهاز البنكي في تمويل التنمية سواء عن طريق البنك المركزي الذي يلعب دورا فعالا في توسيع الائتمان البنكي أو انكماشه طبقا لتأثير تلك السياسة على مجمل النشاط الاقتصادي، أو عن طريق البنود التجارية عن طريق مختلف القروض التي تقدمها للاقتصاد الوطني. و لقد سمحت لنا دراستنا التي قمنا بها و التي اتخذت من القروض المصرفية و التنمية الاقتصادية محلا لها بالتعرف على مختلف السياسات الرئيسية لعملية الإقراض؛ و على ماهية التنمية الاقتصادية و مختلف أهدافها التي تسعى جل الدول النامية لتحقيقها.

التوصيات

١- بعد الاستناد الى المؤشرات التي بينت كفاءة النظام المصرفي العراقي لابد من القيام بعدد من الاجراءات في مجال الاصلاح المصرفي تستند الى الجوانب الاتية :-

أ- انشاء هيئة للاصلاح تشخص مسببات الضعف ومقومات الاصلاح للنهوض بمؤشرات التطور المالي.

ب اعتماد نموذج مصرفي يضم مصرفين او ثلاثة لتطبيق الاصلاحات ثم تعميمها بعد ثبوت نجاحها.

ج – انشاء معهد للتدريب المصرفي على غرار معهد الدراسات المصرفية العربية لاعداد وتطوير الكوادر المصرفية العراقية

د – لابد من رفع مساهمة المصارف الاهلية في النشاط المصرفي والمشاركة الفاعلة لها كما لابد من تنظيم قانون للمصارف الاسلامية .

هـ – لابد من اعادة هيكلة المصارف وتخصيص قسم منها لاصلاح الاخر

المصادر

الكتب

1.أحمد سليمان اللوزي، مهدي حسن زويلق، مدحت إبراهيم الطراونة، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط١ ,عمان، ١٩٩٧.

٢. أحمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٩.

٣. أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية

١٩٩٧ .

٤ –تيسير الداوي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب١٩٩٢.

٥. حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، دار المكتبة للطباعة والإعلام والنشر، الحراش، الجزائر، ط ١, ١٩٩٤.

٦ .حسن أحمد عبيد، النقود والبنوك والتوازن الاقتصادي، مكتبة الشرق، القاهرة١٩٩٦.

٧.رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط١ ،عمان ٢٠٠٠

٨.الزبيدي حمزة محمد "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني" الطبعة الأولى للنشر ,٢٠٠٠

٩.الدكتور شادي زهرة "قسم المصارف والمؤسسات المالية" جامعة الشام

١٠. البنك المركزي العراقً، المدٌرّة العامة للاحصاء والابحاث، التقرٌير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٢.

١١. كمال بكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية ,١٩٨٤

١٢. دغنوش العطرة, البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسة ,حالة الجزائر, رسالة ماجستير, غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, حالة الجزائر ٢٠٠١

١٣. فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية، مطبعة الأديب بغداد ١٩٧٧.

١٤. تقرٌير اللجنة المالٌية حول متطلبات اصلاح النظام المصرفي فيً العراق،

www.ar.parliament.iq/takrer1.pdf٢٠١٤

١٥.البنك المركزي العراقًي، المدٌيرٌية العامة للاحصاء والأبحاث التقرٌير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٧